



كلية علوم الشريعة
COLLEGE OF SHARIA SCIENCES



المجلة العلمية لعلوم الشريعة

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية علوم الشريعة

العدد

7

1445 - 2024

SHSJ.ELMURGIB.EDU.LY





المجلة العلمية لعلوم الشريعة

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية علوم الشريعة

تهتم بنشر البحوث والدراسات الأكاديمية
في مجال العلوم الشرعية المختلفة

توجه جميع المراسلات والبحوث إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

البريد الإلكتروني:

SHAREAA_J@ELMERGIB.EDU.LY

الموقع الرسمي:

SHSJ.ELMERGIB.EDU.LY



هيئة التحرير



د. محمد عبد الحفيظ عليجة

عضوا



د. إمام محمد فرج الزايدى

رئيسا



د. خليفة فرج الجراي

عضوا



د. محمد حسين الشريف

عضوا



د. علي محمد فريو

عضوا



د. أحمد محمد النجار

عضوا



الهيئة الإستشارية



أ.د بشير مختار العالم

أ.د الهادي المبروك سالم

أ.د عبد الحميد مدكور

أ.د عادل محمد الغرياني

أ.د سعد الدين محمد الكبي

أ.د أحمد عمر أبو حجر



الإخراج الفني:



م. عبدالله حسين الدالي



SHSJ.ELMERGIB.EDU.LY



الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله _ صلى الله عليه وسلم _ ، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين . وبعد:

فإنه ليسر هيئة تحرير المجلة العلمية بكلية علوم الشريعة أن تضع بين أيدي قرائها ، ومتابعيها العدد السابع من إصداراتها ، التي تحتوي عددا من البحوث والدراسات المتنوعة من موضوعات فروع الشريعة ؛ إسهاما منها في نشر المعرفة في أشرف العلوم ، الأكثر أهمية في حياة الإنسان الدنيوية والأخروية .

كما تستهدف هيئة التحرير من إصدار هذه الدورية العلمية أن تكون دوريتها هذه ذات مستوى علمي وثقافي ، يسهم في تطوير الفكر البشري ، وتحريره من مسالك التبعية ، والجمود غير المبرر ؛ حتى يتمكن من فهم هذا العلم النوراني الجم الغفير من القراء والمتابعين في أوسع نطاق بالمجتمعات الإنسانية ومراكزها وهيئاتها العلمية والبحثية .

إن المجلة العلمية بكلية علوم الشريعة _ رغم حداثة ظهورها _ فقد استكملت عامها الرابع ، منذ صدور قرار اعتمادها ، ومنذ صدور أول أعدادها فهي تقوم على منهجية واحدة ، وفق مناهج وضوابط البحث العلمي ، بأفكار موضوعية ، وبصيغ علمية ، وبأصول وقواعد مهنية ، في العرض والتحليل ، غايتها في ذلك تحقيق ما سبق ذكره من أهداف وغايات .

ختاما...يسر هيئة التحرير أن تتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى الباحثين الذين تقدموا بنتائجهم العلمي ؛ لغرض نشره ، ثم إلى المحكمين العلميين الذين تكرموا بمراجعة وتقييم جميع ما أرسل إليهم من بحوث ، وقد أثرت ملاحظاتهم ، وتوجيهاتهم ، جميع موضوعات هذا العدد وما قبله ، فجزاهم الله عن العلم وأهله خير الجزاء .

والشكر موصول إلى جميع الزملاء _ السابقين والحاليين _ الذين ، بذلوا الجهود ، وأمضوا الأوقات الطويلة في سبيل إعداد هذه الدورية ، ونشرها على الصورة التي هي عليها الآن .

كما تود هيئة التحرير من قرائها ومتابعيها الكرام استمرار التواصل معها ، من خلال موقعها على شبكة الإنترنت ، وبريدها الإلكتروني ، بإبداء ملاحظاتهم ، وتقديم مقترحاتهم التي لها مردود جيد في تطوير المجلة ، والارتقاء بها نحو الأفضل .

وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ

هيئة تحرير المجلة

استثمار التاريخ في رد الانتقادات الواردة على الصحيح، ابن حجر في "الفتح" نموذجا.

د. عبد الفتاح فيوض

ملخص البحث

يهدف البحث إلى الكشف عن عناية المحدثين بالتاريخ ليس في تصحيح الأخبار وتضعيفها فقط، بل في رد انتقادات الأحاديث الصحيحة وذلك من خلال اتباعهم لمنهج يتعلق بأسانيد الأحاديث ومتونها. وتتجلى أهمية البحث في أهمية الاعتماد على الوقائع التاريخية في رد الانتقادات الواردة على الأحاديث سندا ومتنا، وتكمن مشكلة البحث في أنه رغم أهمية هذا المنهج في رد هذه الانتقادات، ورغم أن كثيرا من الشبهات التي يطلقها المستشرقون وأتباعهم نابعة من اتهام المحدثين بالتقصير في استثمار التاريخ في علم الحديث، فإنها لم تحظ بالعناية اللازمة من قبل الدارسين. وسأتبع في البحث المنهج التكاملي الذي سأحاول من خلاله الاستفادة من مختلف المناهج العلمية التي تخدم الموضوع وصفا ومقارنة وتوثيقا وتحليلا وشرحا ونقدا واستنباطا.

فيكون البحث بحول الله وفق المنهج التالي:

مقدمة: تتضمن أهمية البحث وأهدافه.

المبحث الأول: منهج المحدثين في تصحيح الأحاديث وتضعيفها. ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: منهج المحدثين في نقد أسانيد الأحاديث.

المطلب الثاني: منهج المحدثين في نقد متون الحديث.

المبحث الثاني: منهج الحافظ ابن حجر في استثمار التاريخ في رد الانتقادات الواردة على الصحيح من خلال "فتح الباري".

المطلب الأول: الانتقادات الواردة على صحيح البخاري.

المطلب الثاني: منهج ابن حجر في رد انتقادات الصحيح.

المطلب الثالث: منهج ابن حجر في استثمار التاريخ في رد الانتقادات الواردة على الصحيح. ويتضمن:

. اعتماد التاريخ في رد الانتقادات المتعلقة بالسند

. اعتماد التاريخ في رد الانتقادات المتعلقة بالمتن

خاتمة: تتضمن أهم النتائج والتوصيات

المبحث الأول: منهج المحدثين في تصحيح الأحاديث وتضعيفها

إن الناظر في كتب الحديث يلقي النقاد قد بنوا منهجهم على النظر في سياقات المقام والمقال التي ورد فيها الخبر، وهذه السياقات تتنوع وتختلف باختلاف طبيعة الحديث، فمنها ما يتعلق بمتم الحديث وموضوعه، ومنها ما يتعلق بالأعلام المذكورة في الحديث، ومنها ما يتعلق برواته وسنده.

المطلب الأول: منهج المحدثين في نقد أسانيد الأحاديث.

اعتمد المحدثون في نقد أسانيد الحديث، من حيث اتصال السند أو انقطاعه، أو من حيث توفر شروط الوثاقة في الرواة أو عدم توفرها على التاريخ، قال ابن حجر: "ومن ثم، احتيج إلى التاريخ؛ لتضمنه تحرير موالييد الرواة ووفياتهم، وأوقات طلبهم وارتحالهم. وقد افتضح أقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم"¹.

ولذلك فقد كانوا يحاسبون الرواة بالتاريخ، فيحسبون سنة وسن من كتب عنه. فتسقط رواية الراوي إذا حدث بما هو مخالف للتاريخ.

ومن ذلك ما روي عن عفير بن معدان الكلاعي قال: "قدم علينا عمر بن موسى حمص فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول حدثنا شيخكم الصالح، حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر، قلت له: من شيخنا هذا الصالح؟ سمه لنا نعرفه. قال: فقال خالد بن معدان: قلت له: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومائة. قلت: فأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية. قال: فقلت له: اتق الله يا شيخ، ولا تكذب، مات خالد بن معدان في سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين، وأزيدك أخرى إنه لم يغز أرمينية قط، كان يغزو الروم"².

وقد ازداد اعتماد النقاد على التاريخ مع استفحال الكذب في الرواية، فقد قال سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"³.

ولأهمية التاريخ في تصحيح الأحاديث وتضعيفها ألف العلماء كتباً تضبط تاريخ وفيات الرواة، وللتأكد من وصل السند أو انقطاعه ألفوا كتب "السابق واللاحق"⁴، وذلك للأمن من سقوط شيء في إسناد المتأخر، ومعرفة الأقدم والآخر من الرواة عن الشيخ، ثم معرفة العالي والنازل من الأحاديث⁵، فيكون ذلك سداً منيعاً لمن يدعي الرواية عن ذلك الشيخ وكاشفاً لزيوفه.

وإن اعتماد المحدثين على النظر في سياق ورود الحديث ولوازمه، يدل على دقة منهج المحدثين في نقد الأخبار، ويدحض دعاوى بعض الألسنة من غفلة المحدثين عن استثمار التاريخ في نقد النصوص.

¹ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير الرياض، ط1: 1422 هـ. (ص: 103)

² الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة (ص: 119)

نفسه (ص: 119)³

⁴ المقصود به: "معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر، تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً، فحصل بينهما أمد بعيد، وإن كان المتأخر منهما غير معدود من معاصري الأول وذوي طبقته" ينظر "معرفة أنواع علوم الحديث"، ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، 1406 هـ - 1986 م (ص: 318)

⁵ فتح المغيب بشرح الفية الحديث للعراقي، السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، ط1: 1424 هـ / 2003 م (193/4)

إن اعتماد المحدثين على التاريخ في التثبت من اتصال السند أو انقطاعه، لم يقتصر على الوقوف على تواريخ مواليد الرواة ووفياتهم، بل تجاوز ذلك إلى تاريخ سماعتهم، وقدمهم لبلد معين. فكان التاريخ فنا لا محيص عنه في كشف اتصال السند وانقطاعه، فقد ادعى قوم الرواية عن قوم، فنظر في التاريخ فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين.

فهذا الحاكم (ت 405 هـ) يسأل محمد بن حاتم الكسي عن مولده لما حدث عن عبد بن حميد (ت 249 هـ) فقال: سنة ستين ومائتين. فقال الحاكم: هذا سمع من عبد بعد موته بثلاث عشرة سنة.

وهذا إسماعيل بن عياش يسأل رجلا اختبأ: أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ فقال: سنة ثلاث عشرة ومائة، فقال: أنت تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين، فإنه مات سنة ست ومائة. وقيل: خمس. وقيل: أربع. وقيل: ثلاث. وقيل: ثمان.⁶

. حديث أبو بكر محمد بن عبد الله الأشناني قال: حدثنا سري بن مغلس السقطي سنة إحدى وسبعين ومائتين، قال: حدثنا إسماعيل بن علي، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: " رأيت النبي صلى الله عليه وسلم متكئا على علي بن أبي طالب، وإذا أبو بكر وعمر قد أقبلا، فقال له: يا أبا الحسن أحبهما فبجبهما تدخل الجنة ".⁷ قال الخطيب: "لو لم يذكر التاريخ كان أخفى لبلبته وأستر لفضيحته، وذلك لأن سريا مات سنة ثلاث وخمسين ولم نعلم خلافا في ذلك".⁸

وعموما فقد كان المحدثون ينظرون إلى السياقات العامة التي ورد فيها الخبر، وهذه السياقات العامة تتنوع وتختلف باختلاف طبيعة الحديث، فمنها ما يتعلق بمتم الحديث وموضوعه، ومنها ما يتعلق بالأعلام المذكورة في الحديث ومنها ما يتعلق برواته وسنده.

المطلب الثاني: منهج المحدثين في نقد متون الحديث.

لم يقتصر المحدثون في نقد الحديث على النظر في رواية الحديث وسنده؛ بل اهتموا كذلك بالنظر في متنه، وذلك كشفا للكذب في الحديث، أو دفعا لما يعرض للرواة من خطأ ووهم ونسيان، باعتبارهم بشر غير معصومين، فاعتمدوا في نقد المتن على منهج متكامل يقوم على قواعد رئيسة أهمها: عرض الحديث على الوقائع والمعلومات التاريخية.

فردوا كثيرا من المرويات المخالفة للتاريخ وتوقفوا فيها، ومن أمثلة ذلك:

. عن الأسود بن يزيد قال: "ذكروا عند عائشة أن عليا كان وصيا. فقالت: متى أوصى إليه؟ فقد كنت مسندته إلى صدري، أو قالت حجري، فدعا بالطست فلقد انخنث في حجري وما شعرت أنه مات، فمتى أوصى إليه؟"⁹.

فهذا الحديث رده عائشة رضي الله عنها، بعد عرضه على التاريخ، فهي كانت حضرت وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت أقرب الناس إلى بدنه الشريف حتى توفاه الله تعالى، ولم تسمع منه أن نبس بما يدل على تحديده خليفة بعده، فترك الأمر للمسلمين بعده، فقد أنكرت عائشة هذا الحديث لمخالفته وقائع تاريخية عاشتها رضي الله عنها.

⁶ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفارياي، دار طيبة (866/2)

⁷ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1: 1422 هـ -

2002 م (456/3)

نفسه (456/3)⁸

⁹ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الوصايا، باب الوصايا وقول النبي صلى الله عليه وسلم (وصية الرجل مكتوبة عنده) (1006/3) ح 2590.

ومسلم، المسند الصحيح، كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه (3/1257) ح 1636

رد عائشة رضي الله عنها لحديث عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر إحداهن في رجب. فقالت: "يرحم الله أبا عبد الرحمن، ما اعتمر رسول الله ﷺ إلا وهو معه، وما اعتمر في رجب قط"¹⁰، وابن عمر يسمع، فما اعترض على ذلك ولكنه سكت. وسكوته حملة ابن الجوزي على شكه في روايته أو تذكره بعد نسيانه¹¹. أنكرت عائشة رضي الله عنها هذا الحديث الذي وهم فيه ابن عمر رضي الله عنه بخصوص اعتمار النبي صلى الله عليه وسلم في شهر رجب، واعتمدت عائشة رضي الله عنها في ذلك على علمها بتاريخ وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم.

قد استعمل النقاد عبر العصور التاريخ في الكشف عن كثير من الأحاديث الموضوعية ومن هؤلاء النقاد ابن الجوزي الذي رد أحاديث، أهمها حديث أنس بن مالك قال "أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك فاستقبله سعد بن معاذ الأنصاري، فصافحه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال له: ما هذا الذي أكتبت يداك؟ فقال: يا رسول الله أضرب بالمرء المسحاة فأنفقته على عيالي. قال فقبل النبي صلى الله عليه وسلم يده وقال: هذه يد لا تمسها النار أبدا"¹².

فقد رد ابن الجوزي هذا الحديث لمخالفته لحقيقة التاريخ فقال: "هذا حديث موضوع، وما أجهل واضعه بالتاريخ، فإن سعد بن معاذ لم يكن حيا في غزاة تبوك، لأنه مات بعد غزاة بني قريظة من السهم الذي رمي به يوم الخندق، وكانت غزاة بني قريظة في سنة خمس من الهجرة..."¹³.

لم يقتصر توظيف المحدثين للتاريخ على توثيق النصوص ورواها، بل تجاوز ذلك إلى الترجيح بين النصوص وبيان الناسخ والمنسوخ.

¹⁰ البخاري، الجامع الصحيح، أبواب العمرة، باب كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم (630/2) ح 1685. ومسلم، المسند الصحيح، كتاب

الحج، باب بيان عدد عمر النبي صلى الله عليه وسلم وزمانه (917/2) ح 1255

¹¹ الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة، الزركشي أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الشافعي تحقيق وتخريج: د رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1421 هـ - 2001 م (ص:93)

¹² الموضوعات، ابن الجوزي جمال الدين عبد الرحمن بن علي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط1: ج 1، 2:

1386 هـ - 1966 م، ج 3: 1388 هـ - 1968 م (251/2)

نفسه (251/2)¹³

المبحث الثاني

منهج الحافظ ابن حجر في استثمار التاريخ في رد الانتقادات الواردة

على الصحيح من خلال "فتح الباري".

المطلب الأول: الانتقادات الواردة على صحيح البخاري.

انتقد بعض الحفاظ صحيح البخاري لأحاديث أدخل فيها بشرطه، ونزلت عن درجة ما التزمه، واستدركوا عليه أحاديث يرون أنها على شرطه ولم يخرجها. فكان ممن ألف في ذلك الحافظ أبو الحسن الدارقطني (ت 365 هـ)، إذ صنف في ذلك كتاب "الإلزامات والتتبع"، أورد في "الإلزامات" أحاديث يرى أنها على شرط الصحيحين، أو على شرط أحدهما ولم يخرجها. وتبلغ هذه الأحاديث حوالي سبعين حديثاً¹⁴. بينما في "التتبع" انتقد أحاديث في الصحيحين أو أحدهما يرى أن فيها علة. قال الدارقطني في مقدمة "التتبع": "ابتداء ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما بينت عللها والصواب منها"¹⁵. وقد بلغت هذه الأحاديث ثمانية عشر ومائتين.

وللحافظ أبي مسعود الدمشقي (ت 401 هـ)¹⁶ أيضاً استدراك على الصحيحين¹⁷، ولعل ذلك في كتابه الموسوم بـ "أطراف الصحيحين". وكذلك استدرك على الصحيحين أبو علي الغساني الجبائي (ت 498 هـ) في جزء من كتابه "تقييد المهمل وتمييز المشكل". فانتقد أسانيد أحاديث، وأسماء رواة، ولكن رأى أن الحمل فيها على رواة الصحيحين لا على البخاري ومسلم، ولا من فوقهما، إلا في مواطن يسيرة. قال أبو علي الغساني: "هذا كتاب يتضمن التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين، وذلك في ما يخص الأسانيد وأسماء الرواة، والحمل فيها على نقلة الكتائب عن البخاري ومسلم"¹⁸. ولما كانت لهذه الانتقادات أهمية بالغة عند المحدثين، فقد اهتم بها حافظ عصره وإمام زمانه في الحديث وعلومه، والخبير بصحيح البخاري ومنهجه، الذي أبان عنه في كتابه الفريد "فتح الباري"، وخاصة في مقدمته "هدي الساري".

فقد أجاب الحافظ ابن حجر عن هذه الانتقادات، وانتصر للبخاري باستثمار القرائن والحجج والبراهين العلمية، وكان استثمار التاريخ في دحض تلك الانتقادات من أهم الوسائل المعتمدة.

وتحاول هذه الدراسة إبراز مدى اعتماد ابن حجر على التاريخ في نسف تلك الانتقادات ودحضها.

¹⁴ قال الدارقطني: "ذكرنا مما أخرج البخاري ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين وتركنا من حديثه شبيهاً به، ولم يخرجاه، أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما" ينظر مقدمة "الإلزامات والتتبع" الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر، دراسة وتحقيق الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2: 1405 هـ. 1985 م (ص: 64).

¹⁵ الإلزامات والتتبع، الدارقطني (ص: 120)

¹⁶ إبراهيم بن محمد بن عبيد أبو مسعود الدمشقي الحافظ (ت 401 هـ). ترجمته في "تاريخ بغداد" (112/7)، "مختصر تاريخ دمشق"، ابن منظور محمد بن مكرم الإفريقي، تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار الفكر، دمشق، ط1: 1402 هـ - 1984 م (150/4).

¹⁷ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2: 1392 هـ. (27/1)

¹⁸ تقييد المهمل وتمييز المشكل، الغساني الجبائي أبو علي الحسين بن محمد، تحقيق: الدكتور محمد أبو الفضل، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، ط: 1418 هـ-1997 م. (565/2)

المطلب الثاني: منهج ابن حجر في رد انتقادات الصحيح.

لقد كان بعض علماء الحديث معارضين للانتقادات الموجهة إلى الصحيحين عامة وصحيح البخاري خاصة، ومن أهم هؤلاء الحافظ ابن حجر العسقلاني، الذي جمع في كتابه "هدي الساري" الأحاديث المنتقدة، وكذا الرجال المتكلم فيهم من قبل النقاد، فأجاب عن تلك الانتقادات. فما هو منهج ابن حجر في رد هذه الانتقادات؟ يظهر أن منهج ابن حجر في رد الانتقادات الواردة على الصحيحين انبنى على ركنين أساسيين: أولاً: رد تجريح رجال الصحيح، فعنون لذلك بقوله: " في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتباً لهم على حرف المعجم، والجواب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً، وتمييز من أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات مفصلاً لذلك جميعه" ¹⁹.

والمأمل في صنيع ابن حجر في رده تلك الطعون يجده بني منهجه على الأسس التالية:

- . نقده للجرحين.
- . نقده لأسباب التجريح.
- . قبوله لما جرح به بعض رجال البخاري وتقويته لمروياته.
- وقد صرح الحافظ ابن حجر بالتزامه بالمنهج التالي:
- . ذكر جميع من طعن فيه من رجال الصحيح.
- . حكاية الطعن أو الجرح الموجه إلى الراوي.
- . التنقيب عن سبب ذلك الطعن ودوافعه.
- . القيام بالجواب عن ذلك الطعن وتلك الانتقادات.
- . التمييز بين من أخرج لهم البخاري في الأصول ومن أخرج لهم في المتابعات والشواهد.
- . التنبيه على وجه رده ²⁰.

وحتى يتضح منهجه قسم الحافظ ابن حجر الرواة المتكلم فيهم إلى صنفين:

- الصنف الأول: خصصه لجميع رجال البخاري المتكلم فيهم الذين أخرج البخاري أحاديثهم على صورة الاتصال.
- وقسم هذا الصنف كذلك إلى قسمين، قسم أول: رواة تكلم فيهم بسبب الاعتقاد، كأن يكون الراوي رمي ببدعة، فذكر الحافظ البدع التي رمي بها رواة البخاري الموصوفون بالبدعة، وذكر أن هؤلاء بدعتهم غير قاذحة، ولم يكونوا دعاة إلى بدعتهم، ولم يخرج لهم البخاري ما يقوي بدعتهم، وأخرج لهم في المتابعات فقط.
- وقسم ثان: رواة ضعفوا بأمر مردود، كالتعنن والتحامل وغيره، وكذا من ضعف بما لا يقدر في جميع حديثه.
- وقسم ثالث: رواة ضعفوا بسبب طعن في ضبطهم. وهؤلاء لم يخرج لهم البخاري إلا ما توبعوا عليه.

¹⁹ هدي الساري لمقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، تحقيق: أحمد بهوم، عامر غضبان. الرسالة العالمية، ط1: 1434 هـ.

2013م (ص:343)

نفسه(ص: 385) ²⁰

الصف الثاني: خصصه الحافظ لرجال البخاري المتكلم فيهم، الذين أخرج البخاري أحاديثهم تعليقا. وهؤلاء لم يفصل الحافظ في الدفاع عنهم كما فعل في الصف الأول من الرواة، لأنه لو كان ما طعنوا به قادحا ما ضر ذلك الصحيح، لأن أحاديثهم رويت معلقة²¹.

وقد قسم الحافظ من علق لهم البخاري لهم من المتكلم فيهم إلى قسمين: قسم ضعف بسبب الاعتقاد، وبين فيه ما رموا به²². وقسم ضعف بأمر مردود²³.

ثانيا: رد الانتقادات الواردة على بعض الأحاديث عنون لها بقوله: "في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد، وإيرادها حديثا حديثا على سياق الكتاب"²⁴.

قرر الحافظ ابن حجر في البداية أن هذه الأحاديث المنتقدة أكثرها لا يقدر في صحة الكتاب، ثم إنها جميعا واردة عند البخاري من جهة أخرى.

ثم قسم ابن حجر الأحاديث المنتقدة على البخاري إلى أقسام:

القسم الأول: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، وهنا يرى أنه إذا كانت الزيادة في السند عند صاحب الصحيح فلا تضر، لاحتمال أن يكون الراوي سمع بواسطة عن شيخه، ثم سمع منه مباشرة. فإن لم يسمع منه مباشرة يكون السند الناقص منقطعاً وضعيفاً. وإن كانت الزيادة في السند عند الناقد، والنقص عند صاحب الصحيح ينظر في الراوي فإن توفرت فيه شروط الوثاقة اندفع فالحديث صحيح، وإن لم تتوفر فيه تلك الشروط وكان الحديث ظاهر الانقطاع فالحديث له متابع وعاضد²⁵.

القسم الثاني: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الأسانيد. ذكر ابن حجر أن الحديث عند الراوي يكون على الوجهين جميعاً فيخرجهما صاحب الصحيح إذا كان المختلفون متعادلين في الحفظ والعدد، وإن كانا متفاوتان في الحفظ والعدد يخرج صاحب الصحيح الطريق الراجحة.

القسم الثالث: منها ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه عن هو أكثر عدداً أو ضبط. فهذا لا يؤثر التعليل به إلا إن كانت الزيادة منافية لما في الصحيح بحيث لا يمكن الجمع.

القسم الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف، ولم يكن في الصحيح من هذا النوع إلا حديثين، كل منهما قد توبع.

القسم الخامس: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله. فمنه ما يؤثر ومنه ما لا يؤثر.

القسم السادس: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن. قرر ابن حجر أن هذا لا يترتب عليه قرح لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو الترجيح²⁶.

نفسه (ص: 456) 21

نفسه (ص: 490) 22

نفسه (ص: 494) 23

277(ص: نفسه) 24

نفسه(ص: 347) 25

نفسه (ص: 347 . 348) 26

وقد خلاص الحافظ ابن حجر إلى أن إيراد البخاري لبعض الأحاديث المعللة إسناداً أو متناً لم تكن مقصودة بالأصل، بل كانت مقصودة بالتبع، لفوائد وحكم أهمها تصيد بعض المعاني الخفية والإشارات اللطيفة التي تحدم الأحاديث الواردة في الأصول، خدمة من جهة المعنى ومن جهة الثبوت.

المطلب الثالث: منهج ابن حجر في استثمار التاريخ في رد الانتقادات الواردة على الصحيح. ويتضمن:

الناظر في كتب ابن حجر العسقلاني يدرك عنايته الفائقة بالتاريخ، إذ ألف فيه كتباً خاصة²⁷. ولصلة التاريخ بعلم الحديث فإنه كان معتمده المتين في سائر مؤلفاته الحديثية²⁸، ويظهر ذلك جلياً في كتابه "فتح الباري"، إذ كان التاريخ مستنده المعتمد في شرح الأحاديث و الترجيح بينها، وفي رد الانتقادات الواردة عليها، سواء المتعلقة بالسند أو المتن. اعتماد التاريخ في رد الانتقادات المتعلقة بالسند:

كان التاريخ هو معتمد ابن حجر في كثير من ردوده على انتقادات النقاد لأسانيد الصحيح، ويظهر ذلك من خلال مواطن كثيرة، أقصر على بعضها:

. انتقد الدارقطني حديثاً أخرجه البخاري من طريق ابن علية عن أيوب عن بن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة لما طعن عمر قال له ابن عباس رضي الله عنهما: صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فأحسنت صحبتته الحديث. ورواه حماد عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس ليس فيه المسور. قال ابن حجر: "قلت: طريق حماد أسندها الإسماعيلي وغيره وقد أشار إليه البخاري وابن أبي مليكة قد صح سماعه من ابن عباس ومن المسور جميعاً، والمسور قد حضر القصة فالظاهر أن ابن أبي مليكة رواه عن كل منهما والله أعلم"²⁹.

ابن حجر رد انتقاد الدارقطني بإثبات صحة سماع ابن أبي مليكة من المسور ومن ابن عباس رضي الله عنه، كما أن ابن أبي مليكة كان حاضراً القصة، وهذا لا يتأتى إلا من التاريخ.

. انتقد الخطيب البغدادي البخاري لتخرجه جزءاً من حديث الإفك من طريق مسروق عن أم رومان رضي الله عنها. قال: "وهو وهم، لم يسمع من أم رومان لأنها توفيت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وكان مسروق حين توفيت ست سنين، قال: وخفيت هذه العلة على البخاري، وأظن مسلماً فطن لهذه العلة فلم يخرجها، ولو صح هذا لكان مسروق صحابياً لا مانع له من السماع من النبي صلى الله عليه وسلم، والظاهر أنه مرسل. قال: ورأيت في تفسير سورة يوسف من الصحيح عن مسروق قال: سألت أم رومان.. فذكره، قال: وهو من رواية حصين عن شقيق عن مسروق، وحصين اختلط، فلعله حدث به بعد اختلاطه، وقد رأيت من رواية أخرى عنه، عن شقيق عن مسروق، قال: سألت أم رومان، فلعل قوله في رواية البخاري: سألت تصحيف من سئلت. وقد حكم ابن عبد البر أيضاً بإرسال رواية مسروق عن أم رومان وتبعه القاضي عياض، وتبعهما جماعة من المتأخرين المقلدين للخطيب وغيره"³⁰.

وقد تصدى الحافظ ابن حجر لرد هذا الانتقاد، فنقضه بناء على استحضر السياق التاريخي للحديث، وذلك من خلال: . التحقق من تاريخ سماع مسروق من أم رومان رضي الله عنها، فقد ثبت أن إبراهيم الحربي جزم بأن مسروقاً إنما سمع من أم رومان في خلافة عمر.

²⁷ أهمها كتاب "إنباء الغمر بأبناء العمر"، وغيره من كتب الرجال كـ"تهذيب التهذيب"، و"لسان الميزان"، و"تعمير المنفعة".

²⁸ التاريخ والمنهج التاريخي لابن حجر العسقلاني، الدكتور محمد كمال الدين عز الدين، ط1: 1404 هـ. 1984م، دار إقرأ، بيروت. (ص: 409)

هدي الساري (ص: 367) ²⁹

نفسه (ص: 324) ³⁰

. التحقق من تاريخ وفاة أم رومان رضي الله عنها ، إذ تبين له أن وفاتها في السنة السادسة لم تثبت إلا برواية ضعيفة، بينما أثبتت الروايات الصحيحة أنها عاشت بعد ذلك زمنا طويلا، منها قول أبي نعيم الأصبهاني : عاشت أم رومان بعد النبي صلى الله عليه وسلم دهرا. ومنها "ما تبث في الصحيح من رواية أبي عثمان النهدي عن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما أن أصحاب الصفة كانوا ناسا فقراء. فذكر الحديث في قصة أضياف أبي بكر. وفيه قال: قال عبد الرحمن إنما هو أنه وأمي وامرأتي وخادم بيتنا الحديث. وأم عبد الرحمن هي أم رومان لأنه شقيق عائشة، وعبد الرحمن إنما أسلم بعد سنة ست. وقد ذكر الزبير بن بكار من طريق ابن عيينة عن علي بن زيد، أن إسلام عبد الرحمن كان قبل الفتح، وكان الفتح في رمضان سنة ثمان. فبان ضعف ما قال علي بن زيد في تقييد وفاة أم رومان مع ما اشتهر من سوء حفظه في غير ذلك، فكيف تعل به الروايات الصحيحة المعتمدة والله أعلم"³¹.

إذن فقد اعتمد الحافظ ابن حجر على التاريخ في رده لتعليل الخطيب ومن تبعه لهذا الطريق بالانقطاع. فتبين هنا مدى أهمية التاريخ في الترجيح بين الروايات ومناقشة الانتقادات.

ومن المعلوم أن أهمية التاريخ عند المحدثين لم تقتصر على استثماره في إثبات اتصال السند أو انقطاعه، بل كان التاريخ معتمدهم المتين في إثبات مدى وثاقة الراوي، وبراءته من الكذب والإرسال والتدليس وغيرها من خوارم الضبط والعدالة³². وهذا ما اعتمده الحافظ ابن حجر في رد بعض انتقادات رجال الصحيح، ومن هؤلاء:

. سعيد بن إياس الجريري البصري، اتهمه أبو حاتم بالاختلاط في آخر عمره. "قال: فمن كتب عنه قديما فسماعه صالح. وقال ابن أبي عدي: سمعنا منه بعد ما تغير. وقال يحيى بن سعيد القطان عن كهيمس: أنكرنا الجريري أيام الطاعون. وقال ابن حبان: اختلط قبل موته بثلاث سنين ولم يفحش اختلاطه.

قال ابن حجر: "اتفقوا على ثقته حتى قال النسائي هو أثبت من خالد الخذاء، وقال العجلي: عبد الأعلى من أصحابهم عنه حديثا، سمع منه قبل أن يختلط بثمان سنين انتهى، وما أخرج البخاري من حديثه إلا عن عبد الأعلى وعبد الوارث وبشر بن المفضل وهؤلاء سمعوا منه قبل الاختلاط"³³.

. جرير بن حازم أبو النضر الأزدي البصري: أخرج له البخاري، واتهم بالاختلاط، فقال فيه أحمد بن حنبل: كثير الغلط، وقال الأثرم عن أحمد: حدث بمصر أحاديث وهم فيها ولم يكن يحفظ، وقال ابن سعد ثقة إلا أنه اختلط في آخر عمره. قال ابن حجر: "لكنه ما ضره اختلاطه؛ لأن أحمد بن سنان قال: سمعت ابن مهدي يقول: كان جرير أولاد، فلما أحسوا باختلاطه حجوه، فلم يسمع منه في حال اختلاطه شيئا"³⁴.

وبذلك لم يحدث بعد اختلاطه، فأثبت ابن حجر بالتاريخ أن البخاري لم يخرج له ما حدث به بعد اختلاطه، بل اقتصر فقط على مروياته قبل اختلاطه.

. إسماعيل بن أبي أويس: روى عنه البخاري، وضعفه النسائي وغيره بما يوجب طرح روايته، وقال أبو حاتم محله الصدق وكان مغفلا .

هدي الساري (ص: 373) ³¹

³² الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، تحقيق: فرانز رونثال، دار الكتب العلمية، بيروت، (ص: 18)

هدي الساري (ص: 383) ³³

نفسه(ص: 364) ³⁴

قال ابن حجر: "وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح: أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه، لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا فلا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح"³⁵.

فابن حجر اعتمد التاريخ هنا ليثبت شرف البخاري في روايته عن هؤلاء الرواة المتكلم، إذ لم يرو البخاري عنهم إلا ما ثبت عنده أنهم حدثوا به قبل اختلاطهم، ومما لم تشبهه غفلتهم.

استثمر البخاري التاريخ في رد تحريج المتكلمين في رجال البخاري، ومن هؤلاء:

يزيد بن هارون الواسطي: نُكلم في ضبطه، فروى ابن أبي خيثمة عن أبيه أنه كان بعد أن كف بصره إذا سئل عن الحديث لا يعرفه أمر جاريته أن تحفظه له من كتابه وكان ذلك يعاب عليه.

رد ابن حجر ذلك برجوعه إلى التاريخ فقال: "قلت: كان المتقدمون يتحرزون عن الشيء اليسير من التساهل، لأن هذا يلزم منه اعتماده على جاريته، وليس عندها من الإتقان ما يميز بعض الأجزاء من بعض، فمن هنا عابوا عليه هذا الفعل وهذا في الحقيقة لا يلزم منه الضعف ولا التلويح..."³⁶.

. مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، ابن عم عثمان بن عفان. تكلم فيه، قال ابن حجر: "وإنما نقموا عليه أنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم فقتله، ثم شهر السيف في طلب الخلافة"³⁷.

وقد رد ابن حجر هذه الطعون بالرجوع إلى التاريخ فقرر أن قتله لطلحة كان متأولاً فيه. وأما إشهاره السيف لطلب الخلافة فأجاب عنه ابن حجر بأن البخاري روى عنه ما حملة عنه الرواة لما كان أميراً عندهم بالمدينة قبل أن يبدو منه في الخلاف على بن الزبير ما بدأ³⁸.

ولم يقتصر استدلال ابن حجر بالتاريخ في رد الطعون المتعلقة بضبط الرواة بل استدلل بذلك في رد بالتجريح المتعلقة بعدالة الرواة، ومن ذلك:

. حريز بن عثمان الحمصي: وثقه أحمد وابن معين والأئمة لكن قال الفلاس وغيره أنه كان ينتقص علياً. لكن ابن حجر رد ذلك بروايات تاريخية منها قول البخاري: قال أبو اليمان كان حريز يتناول من رجل ثم ترك. قال ابن حجر: "فهذا أعدل الأقوال فلعله تاب"³⁹.

وبناء عليه فابن حجر استدلل بالتاريخ على رجوع حريز في آخر عمره عن بدعة النصب بكلام أبي اليمان الشامي، وهو بلديه، فهو أعلم ببلديه من غيره.

وقد دافع ابن حجر عن رواة آخرين رموا بالبدعة من رجال الصحيح، وأثبت بالتاريخ أنهم قد تابوا عن بدعتهم، وثبت رجوعهم إلى مذهب أهل السنة، مما يدفع عنهم كل قدح⁴⁰.

. اعتماد التاريخ في رد الانتقادات المتعلقة بالمتن

نفسه (ص: 357) ³⁵

هدي الساري (ص: 477) ³⁶

نفسه (ص: 457) ³⁷

نفسه (ص: 457) ³⁸

نفسه (ص: 365) ³⁹

ينظر مثلاً ردود الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" (ص: 360 . 391) ⁴⁰

إذا كان المحدثون قد اعتمدوا التاريخ في نقد المتن فقد كان معتمدتهم كذلك في رد الانتقادات الواردة على الحديث الصحيح، ويظهر ذلك جلياً من خلال تعقبات الحافظ ابن حجر في "هدى الساري". وهذه بعض النماذج الموضحة لذلك:

. قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث أبي غسان عن أبي حازم عن سهل بن سعد، قال نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى رجل يقاتل المشركين فقال: "هو من أهل النار" الحديث، وفيه: "إن العبد ليعمل فيما يرى الناس عمل أهل الجنة وإنه لمن أهل النار، ويعمل فيما يرى الناس عمل أهل النار وهو من أهل الجنة، وإنما الأعمال بالخواتيم". قال: وقد رواه بن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن وسعيد الجمحي عن أبي حازم فلم يقولوا في آخره: "وإنما الأعمال بالخواتيم". قال الحافظ ابن حجر: زادها أبو غسان وهو ثقة حافظ فاعتمده البخاري.

. انتقد الدارقطني حديثاً أخرجه البخاري عن مالك عن حميد عن أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الثمار حتى ترهى، فقيل: وما ترهى؟ قال حتى تحمر، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أرأيت إذا منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه"، قال الدارقطني: خالف مالكا جماعة منهم: إسماعيل بن جعفر وابن المبارك وهشيم ومروان بن معاوية ويزيد بن هارون وغيرهم، قالوا فيه: قال أنس: أرأيت إن منع الله الثمرة، قال: وقد أخرجنا جميعاً حديث إسماعيل بن جعفر وقد فصل كلام أنس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

قال ابن حجر: "سبق الدارقطني إلى دعوى الإدراج في هذا الحديث أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وابن خزيمة وغير واحد من أئمة الحديث، كما أوضحته في كتابي "تقريب المنهج بترتيب المدرج". وحكيته فيه عن ابن خزيمة أنه قال: رأيت مالك بن أنس في المنام فأخبرني أنه مرفوع، وأن معتمر بن سليمان رواه عن حميد مدرجا لكن قال في آخره: لا أدري: أنس قال: بم يستحل، أو حدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ والأمر في مثل هذا قريب"⁴¹.

فهنا يظهر إعمال ابن حجر للتاريخ في رد انتقادات الدارقطني لهذا الحديث سنداً وممتناً.

. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظهر أو العصر فسلم فقال له ذو اليمين الصلاة يا رسول الله أنقصت؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه "أحق ما يقول؟" قالوا نعم. فصلى ركعتين أخريين ثم سجد سجدتين.

حمل الطحاوي هذا الحديث على المجاز وأن المراد به "صلى بالمسلمين" اعتماداً على رواية الزهري أن راوي الحديث استشهد ببدر، وبناء عليه تكون القصة وقعت قبل بدر، قبل إسلام أبي هريرة بأكثر من خمسين سنة. لكن الحافظ ابن حجر دفع هذا المجاز الذي ادعاه الطحاوي باستثمار التاريخ، بما روى عن ابن عبد البر وغيره أن الزهري قد وهم في ذلك وسببه أنه جعل القصة لذي الشمالين، وذو الشمالين هو الذي قتل في بدر، وأما ذو اليمين فتأخرت وفاته، لأنه حدث بهذا الحديث بعد النبي صلى الله عليه وسلم كما عند الطبراني وغيره"⁴².

إن الحافظ ابن حجر العسقلاني وهو يرد تلك الانتقادات الواردة على الصحيح في زمنه وقبل زمنه بعرضها على الوقائع التاريخية، ليعكس أهمية هذا المقياس في رد يرد تبعا على الانتقادات الواردة في كل عصر بعده، وحتى تلك المعاصرة التي تتساهل في رد الأحاديث الصحيحة بدعوى معارضتها للواقع أو التاريخ.

هدى الساري (ص: 301 . 302) ⁴¹

⁴² فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي الشافعي، عناية محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ط: 1379م، (97/3 . 96/3)

فقد انتقد زمرة من المعاصرين متن هذا الحديث متهمين البخاري بعدم عنايته بالمتن حتى قال أحدهم : "حتى نرى البخاري نفسه -على جليل قدره ودقيق بحثه- يثبت أحاديث دلّت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة؛ لاقتصاره على نقد الرجال، كحديث "لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة"⁴³ . وقال في حديث آخر عن أنس مرفوعًا: "إن آخر هذا فلن يدركه الهرم حتى تقوم الساعة"⁴⁴.

فرد ابن حجر ما قد يتوهم المتوهمون أن الحديث معارض للمعقول والمنقول والواقع، وذلك اعتمادا على التاريخ ، قال ابن حجر: "وكان جماعة من أهل ذلك العصر يظنون أن المراد أن الدنيا تنقضي بعد مائة سنة، فلذلك قال الصحابي " فوهل الناس فيما يتحدثون من مائة سنة " وإنما أراد صلى الله عليه وسلم بذلك انخرام قرنه، أشار إلى ذلك عياض مختصراً". ثم قال : " ووقع في الخارج كذلك: " فلم يبق ممن كان موجودا عند مقالته تلك عند استكمال مائة سنة من سنة موته أحد ". وكان آخر من رأى النبي صلى الله عليه وسلم موتا أبو الطفيل عامر بن واثلة كما ثبت في صحيح مسلم"⁴⁵.

فجر الإسلام، أحمد أمين، مؤسسة هنداوي مصر، القاهرة (ص238) ⁴³

أخرجه البخاري (6167)، ومسلم (2953) ⁴⁴

فتح الباري (556/10) ⁴⁵

خاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن أن نخلص إلى نتائج وتوصيات أهمها:
 - أهمية التاريخ في علم الحديث، فحاجته إلى التاريخ كحاجة الجسد إلى الروح. فلا تقوم لعلوم الحديث . بكل أنواعها . قائمة
 بغير الاعتماد على التاريخ.

- اعتمد المحدثون التاريخ في تحقيق أسانيد الحديث وتحقيق متنه، فمن حيث السند كان التاريخ هو الركيزة المعتمدة في تعديل
 وتجريح الرواة، والمستند في الثبوت من اتصال الأسانيد وانقطاعها، والميزان في التحقق من صحة المتن وخلوه من الشذوذ
 والعلة.

- استثمر المحدثون التاريخ في مناقشة الانتقادات الواردة على الأحاديث الصحيحة. بعرض أسانيدها ومتونها وأقوال منتقديها
 على الوقائع والحقائق التاريخية.

- يعتبر كتاب "فتح الباري في شرح صحيح البخاري" للحافظ ابن حجر العسقلاني نموذجاً عملياً وتطبيقياً لاستثمار التاريخ
 في رد الانتقادات الواردة على الحديث الصحيح.

- أهم ما يميز منهج ابن حجر في كتابه "الفتح" أنه يبرز شغوف البخاري وصنعتة الحديثية، وذلك من خلال عرض الأحاديث
 المنتقدة على الوقائع التاريخية.

- منهج ابن حجر في استثمار التاريخ يتخذ ثلاثة أوجه، عرض الأسانيد، وعرض المتن، وعرض أقوال النقاد على التاريخ.
 - يعتبر كتاب "الفتح" مصدراً رئيساً في مناقشة الانتقادات المعاصرة الواردة على صحيح البخاري وغيره من كتب السنة
 الصحيحة.

يدعو البحث إلى توصيات، أهمها:

- التشجيع على الدراسات الحديثة وربطها بالمنهج التاريخية المختلفة.

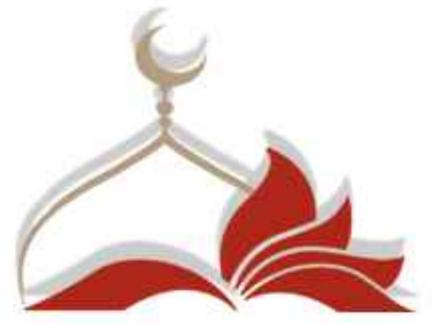
- تكوين عدد كبير من الباحثين المتخصصين في دراسة الانتقادات القديمة والحديثة الواردة على الأحاديث الصحيحة، والرد
 عليها بالمنهج الحديثي التاريخي المناسب.

- عقد مؤتمرات وندوات دولية للتعريف بمنهج المحدثين وعلاقتها بالعلوم الأخرى.

وبعد فإن موضوعي هذا يتفرع إلى عدة مواضيع، فكل مبحث يستحق أن يكون موضوعاً للتعليق العلمي خاص، وحسبي أنني
 نبهت إلى ما يمكن أن يكون منطلقاً لدراسات موسعة. وأسأل الله تعالى أن يكتب لعملي القبول والإخلاص وأن يكتب
 لمؤتمركم النجاح والتوفيق. والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

- الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة، الزركشي أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الشافعي تحقيق وتخرّيج: د رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1421 هـ - 2001 م.
- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، تحقيق: فرانز رونثال، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الإلزامات والتتبع، الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر، دراسة وتحقيق الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2: 1405 هـ. 1985 م.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1: 1422 هـ - 2002 م.
- التاريخ والمنهج التاريخي لابن حجر العسقلاني، الدكتور محمد كمال الدين عز الدين، ط1: 1404 هـ. 1984 م، دار إقرأ، بيروت.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
- تقييد المهمل وتمييز المشكل، الغساني الجبائي أبو علي الحسين بن محمد، تحقيق: الدكتور محمد أبو الفضل، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، ط: 1418 هـ-1997 م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي الشافعي، عناية محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ط: 1379 م.
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، ط1: 1424 هـ / 2003 م.
- فجر الإسلام، أحمد أمين، مؤسسة هنداوي مصر، القاهرة.
- الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة .
- مختصر تاريخ دمشق، ابن منظور محمد بن مكرم الإفريقي، تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار الفكر، دمشق، ط1: 1402 هـ - 1984 م.
- معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، 1406 هـ - 1986 م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2: 1392 هـ.
- الموضوعات، ابن الجوزي جمال الدين عبد الرحمن بن علي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط1: ج 1، 2: 1386 هـ - 1966 م، ج 3: 1388 هـ - 1968 م.
- زهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير الرياض، ط1: 1422 هـ.
- هدي الساري لمقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، تحقيق: أحمد برهوم، عامر غضبان. الرسالة العالمية، ط1: 1434 هـ. 2013 م



الصفحة

الباحث

عنوان البحث

1

د. عبد الفتاح فيوض

استثمار التاريخ في رد الانتقادات الواردة على الصحيح
ابن حجر في "الفتح" نموذجاً

15

أ. عصام الصّدّيق يعقوب

القواعد السلوكية للعلاقة الزوجية في القرآن الكريم

41

أ. فاطمة الزروق علي بن حامد

النسخ عند الشيخ أحمد أبو مزريق من خلال تفسيره:
إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن

69

أ. خالد حسين إسماعيل

رسالة في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾

81

أحمد عثمان إحميدة

الشيخ حمزة أبو فارس وإسهاماته في علم الميراث

102

د. فوزي شعبان الغرياني

شركة المفاوضة عند الملكية وأثر علم أحد الشريكين
أو إذنه وعدمهما في تغير أحكام بعض مسائله

124

عادل فرحات الشليبي

ترجيحات الشيخ ابن عثيمين في باب الصوم من خلال كتابه
(فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام)

141

د. أسامة مصطفى التريكي
د. طيب صالح طيبالإمام الداودي الطرابلسي المالكي (ت 402)
وشرحه لصحيح البخاري
دراسة منهجية من بداية الصحيح إلى نهاية (كتاب العارية)

167

د. محمد عبد الحفيظ عليجة

مصادر وأدلة التشريع الإسلامي المختلف فيها
شرع من قبلنا أنموذجاً

199

وليد بشير البكوري

منهج الشيخ زروق في شرحه على القرطبية المسمى
التذكرة القرطبية